Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإن كان محـدثًا لا يستشهد بـشعره فى اللغة فهـو من علماء العربية فـأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، وهذا مخالف للصحيح الذى ذهب إليه العلماء[١].

وقال الشاطبى فى شرحه على ألفية ابن مالك فى بابى الاستثناء والحال

إن السماع الذى اعتمده الناظم أمران.

أحدهما: الشعـر، والآخر الحديث الشريف، أما اعتماده على الشـعر مجردًا عن نثر شهير يضاف إليه أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما فى الشعر عليها فليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأن الشعر محل الضرورات، والحق أن ابن مالك فى هذا غير مصيب [٢].

وإذا كان هذا هو رأى الإمام الشاطبى «وهو ابن بجدتهـا» فيما يستدل به من أبيات، أفـلا يكون الحق مع ابن هشام فى تلحين من يـقول «لا غيـر» حيث إن ابن مالك لم يستشهد عليها إلا ببيت واحد مجهول القائل، وقد تأثر به من جاء بعده ممن حذا حذوه.

هذا هو الحق، والحق أحق أن يتبع.

ورود كلمة لا غير فى سياق كلام ابن هشام

أما ورود تلك الكلمـة فى سياق كلام ابن هشـام فلا يؤاخذ بها بـعد أن قرر تلحين من ينطق بها فى موطنها،

لأنها من الخطأ المشهور الذى يسبق إليه اللسان عفو الخاطر ويقيده القلم على حين غفلة من الجنان.

فهذا لا يعنى أن ابن هشـام عدل عما نص عليه وقـرره، وإنما جرى قلمه بما لهج به المؤلفـون، كما وقع للعـلامة «ابن عـرفة» فى تحيـة المسجـد الحرام[*]، وقصته معروفة.

---

(١) المواهب الفتحية ١ ٥٣

(٢) المواهب الفتحية ١ ٣٩ - ٤